الخِلافُ في الزَّمنِ بينَ البصريينَ والكوفيينَ في كِتابِ: الإنْصَافِ فِي مسائلِ الخِلافِ بينَ النَّحويينَ: البصريينَ والكوفيينَ لأبِي البَرَكاتِ الأنْباريِّ (ت:577هـ)

د. فالح حسن كاطع الأسدي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

The Difference in Tense Between the Kufa and Basra Grammarians Discussed in Abu Barakat Al-Anbari's Book the Impartiality of the Argument Between the Kufa and Basra Grammarians

Researcher: Dr. Faleh Hassan Kata al-Asadi

College of Education for Human Sciences / University of Babylon

Abstract

Abu Barakat Al- Al-Anbari's Book The Impartiality in the Argument Between the Kufa and Basra Grammarians is considered the most comprehensive book that discussed this argument. This book fulfills the requirements of the scientific research.

مقدمة

يُعدُّ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت: 577هـ) أكثرَ الكتب شمولاً وإحاطةً بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين من المؤلفات الأُخَر؛ وذلك أنَّه أوسعُ مؤلَّفٍ جامعٍ اهتمَّ بالخلاف النحوي بين المذهبين، ولستُ أعلمُ مصنِّفاً صنَّف كتاباً استوفى فيه مطالب البحث العلمي الدقيق في الخلاف بين المذهبين كما صُنِّف في هذا الكتاب، فهو يكشف عن أصالةِ منهجٍ وطولِ تتبُّعٍ وغزارةِ مادة، فهو كتابُ كما وصفَهُ صاحبُه ((يشتملُ على مشاهيرِ المسائل الخلافية بين نحويِّ البصرة والكوفة، على ترتيبِ المسائلِ الخلافيةِ بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكونَ أولَ كتابٍ صُنِّف في علمِ العربيةِ على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب؛ لأنَّه ترتيبٌ لم يُصنِّف عليه أحدٌ من السَّلف، ولا أَلَّفَ عليه أحدٌ من الخلف))[1]، وذكر محققُ كتاب (الإنصاف) محمدُ محيي الدين عبد الحميد أنَّ أبا جعفر النحاس (ت: 338هـ) ألَّف كتاباً في اختلافِ البصريين والكوفيين وسمَّاه (المبهج) ولعلَّ أبا البركات لم يطلعْ عليه، ولم يسمعْ به[2]، ويبدو أنَّ الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد فاته أنَّ أبا البركات لم يدَّعِ أنَّه لم يسبقْه أحدٌ في التَّصنيف، بل ذكرَ أنَّه لم يسبقْه أحدُ في الترتيب والأسلوب، فقال: ((ليكونَ أولَ كتابٍ صُنِّف في علمِ العربيةِ على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب)).

وهذا البحثُ لا يتناولُ الخلافَ بين البصريين والكوفيين في مسائلِهم المعروفةِ مثل رافعِ المبتدأ ورافعِ الخبر، وجوازِ التعجبِ من السوادِ والبياض، وتقديمِ الفاعلِ على الفعلِ وغير ذلك، بل يتناول المسائلَ الخلافيةَ في الزمن فقط في كتاب (الإنصاف)، فقد لاحظَ الباحثُ أنَّ سببَ الخلافِ وتوجيهَهُ هو رؤيتُهم للزمنِ وخلافُهم فيه، وهذا الخلافُ في الزمن واضحٌ بين المذهبين في أقوال العلماء الكوفيين، فقد أجاز الكسائيُّ (ت: 189هـ) إعمالَ اسمِ الفاعل في الماضي كما يعمل في الحال والاستقبال، وخرَّجه البصريون بحجةٍ زمنيةٍ، أي: على أنَّه حكايةُ حالٍ ماضية[3]، وأشار الكسائيُّ إلى تسمية اسم الفاعل بـ (الدائم)[4]، وقال الدكتور المخزومي: ((إنَّ تسميةَ اسمِ الفاعل فعلٌ دائمٌ مذهبٌ كوفيٌّ))[5]؛ وذلك لأنَّهم لمحَوا الفعليةَ فيه وانصرافَ الصيغة نحو الدلالة الزمنية للحال والاستقبال، غير أنَّ البصريين لم ينكروا الدلالةَ الزمنية فيه، ومنها خلافهم في مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان، قال الرضيُّ (ت: 686هـ) مرجِّحاً مذهب الكوفيين: ((فمِن للابتداء في

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: 5.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: 5، الهامش رقم: 1.
(3) ينظر: معاني القرآن: 185.
(4) ينظر: معاني القرآن: 20.
(5) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 240.

غير الزمان عند البصريَّة... وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان... والظاهر مذهب الكوفيين))[1]، وقال أيضاً: ((وعند الكوفيين: لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصِّصة له بالحال، كما أنَّ السين تخصِّصه بالاستقبال... فلذلك لا يجوِّزون: إنَّ زيداً لسوف يخرج، للتناقض، والبصريون يجوِّزون ذلك))[2]، وذكر ابن هشام (ت: 761هـ) خلافاً في مسألةٍ زمنيةٍ، فقال: ((زعم البصريون أنَّ الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدَّ معه من (قد) ظاهرة... أو مضمرة... وخالفهم الكوفيون))[3]، والخلافُ في الزمن بين المذهبين ذكره المحدثون أيضاً، فقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أقسام الفعل، فقال: ((فهو عند البصريين على ثلاثةِ أقسام: الفعل الماضي، والفعل المضارع، والفعل الأمر، أمَّا الكوفيون فيتفقون مع البصريين في القسمين الأوَّلين ويختلفون معهم في القسم الثالث، وهو عند الكوفيين: الفعل الدائم، لا فعل الأمر))[4]، ثم أكَّد الزمن فيه، فقال: ((وهذا التقسيم الكوفي مبنيٌّ على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنةٍ مختلفة: الماضي، والحال، والاستقبال، والزمن العام المستمر))[5]، وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((كان الكوفيون أشدَّ اتصالاً بالعلم اللغوي من خصومهم البصريين في تقسيم الفعل، فقد قسَّموا الفعل باعتبار دلالتهِ الزمانية إلى ماضٍ ومستقبل ودائم))[6]، وقال أيضا: ((ويبدو لنا أنَّ الكوفيين على حقٍّ في إبعاد الأمر أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل؛ وذلك أنَّ فعلَ الأمر طلبٌ وهو حدثٌ كسائرِ الأفعالِ غيرَ أنَّ دلالتَه الزمنيةَ غيرُ واضحة))[7]، ويُلاحظ أنَّ الكوفيين لمحوا الدلالة الزمنية في (الدائم) لا في عمله، وقال الدكتور خليل بنيان الحسون: (((من) لا تكون لابتداء الغاية الزمانية، وهو مذهب جمهور البصريين... خلافاً للكوفيين الذين يجيزون دخولها على الزمان))[8]، وذكر أيضاً مسألةً عنوانها (الفعل الماضي لا يقع حالاً إلا إذا سُبق بـ (قد)، فقال: ((وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين))[9]، وهذا يعني: أنَّنا أمام تفسيرين في بعض المسائل: تفسيرٍ زمنيٍّ بصريٍّ وآخرَ زمنيٍّ كوفيٍّ، وقد أحصيتُ هذه المسائل الخلافية في الزمن بين المذهبين في كتاب (الإنصاف) فوجدتُها ثلاثَ عشرةَ مسألةً، وقد رتبتُها بحسب طولِ المسألةِ وقِصَرِها، وقد سمَّيتُ المسائلَ الخلافيةَ في هذا البحث بمسمَّياتٍ تختلفُ عمَّا هو موجود في كتاب (الإنصاف) ومسوِّغ ذلك أنِّي درستُها من مفصلِ الزمن في المسألةِ، لا من مجرياتها الأصل، فجاءت تسمياتُها على ما وفقِ ما اختلفوا فيه في الزمنِ، فكانت تسميتي وصفيةً لتلك المسائل، ولعلَّ من الحقِّ أيضاً أنَّ أقرر أنَّ هذا البحثَ – بتوفيقٍ من الله تعالى – يعدُّ المحاولة الأولى في دراسة الخلاف بين البصريين والكوفيين وعلى وفق الرؤيةِ للزمن؛ إذ لم أقرأ فيما اطَّلعتُ عليه مسائلَ خلافيةً حملت عنوان (الخلاف في الزمن بين البصريين والكوفيين) لا في كتابِ الإنصافِ، ولا في غيره، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

الكلمات المفتاحية: الخلاف، الزمن، المذهب الكوفي، المذهب البصري، كتاب الأنصاف، الترجيح.

- **المسألة الأولى: الخلاف في الزمن الذي تدلُّ عليه (السين و سوف).**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ السين التي تدخلُ على الفعلِ المستقبلِ نحو: سأفعلُ أصلُها سوف، وإنَّ السَّينَ تدلُّ على الاستقبال كما أنَّ (سوف) تدلُّ على الاستقبال، ولا فرقَ في دلالتهما الزمنية؛ وحجتُهم أنَّ (سوف) كَثُرَ استعمالُها في كلامِ العربِ وجَرْيُها على ألسنتِهم، وهم أبداً يحذفون لِكَثرةِ الاستعمالِ، وذهب البصريون إلى أنَّها أصلٌ بنفسها؛ وعلَّلوا بأنَّ الأمرَ لو كان كما زعموا لكان ينبغي أنْ يستويا في الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحد، ولا شكَّ أنَّ (سوف) أشدّ تراخيا في الاستقبال من السين، فلما اختلفا في الدلالة دلَّ على أنَّ كلَّ واحدٍ منهما حرفٌ مستقلٌّ بنفسه، غير مأخوذ من صاحبه[10]،

([1]) شرح الرضي على الكافية: 4 / 263- 264.
([2]) شرح الرضي على الكافية: 4 / 17.
([3]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 2 / 833.
([4]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 237.
([5]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 241.
([6]) الفعل زمانه وأبنيته: 19.
([7]) الفعل زمانه وأبنيته: 21.
([8]) النحويون والقرآن: 21.
([9]) النحويون والقرآن: 43.
([10]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 92، 2 / 646.

وواضحٌ من كلام البصريين أنّ مدةَ الاستقبالِ مع السِّين أضيق منها مع (سوف)، قال ابن فارس (ت: 395هـ) في سوف: ((تكون للتأخير والتنفيس والأناة))[1]، وقال ابنُ يعيش (ت: 643هـ): ((إنّ (سوف) أشد تراخيًا في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيسًا))[2]، أمَّا معنى هذا التنفيس فهو في الزمان دون غيره، قال ابن يعيش: ((التنفيس في الزمان))[3]، وشرحه ابن هشام فقال: ((ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس: حرف توسيع؛ وذلك أنَّها تقلب المضارع من الزمن الضيق _ وهو الحال _ إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال))[4]، ولكنَّ ابن هشام خالف الكوفيين من جهةٍ، وخالف البصريين من جهةٍ أخرى، فقال: ((السين المفردة: حرفٌ يختصُّ بالمضارع، ويخلِّصُه للاستقبال...، وليس مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين، ولا مُدَّةُ الاستقبالِ معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين))[5]، وهذا يعني أنَّ ابنَ هشام تابعَ الكوفيين في قولهم: إنَّ (السين وسوف) يستويان في الدلالةِ على الاستقبال، وعند مراجعةِ أقوالِ القدماء تبيَّن صحةُ مذهبِ الكوفيين، كما سيتبيَّن.

أمَّا المحدثون فقد تابعوا البصريين في ذلك من غير تحقيق، فقد ذكر الدكتور تمام حسان في جداوله أن (سيفعل) للمستقبل القريب و(سوف يفعل) للمستقبل البعيد[6]، وقال الدكتور علي جابر المنصوري: ((آخذين برأي البصريين بأنَّ السينَ تدلُّ على المستقبل القريب و (سوف) تدلُّ على المستقبل البعيد))[7]، وأكّد الدكتور مالك المطلبي أنّ هناك فروقًا في الزمن والاستقبال بين السين وسوف، وذكر أنّ هناك فرقًا في جهة المستقبل، فالسين غالبًا ما يتصل الاستعمال القرآني فيها بالدنيا، أما (سوف) فتتجه في الغالب للدلالة على زمن بعيد يتصل بالآخرة [8]، وفي كلامِ الأساتيذ الكرامِ نظرٌ، فقد ورد في القرآن الكريم خلافُ ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿**وسيصلون سعيرا**﴾ (النساء: 10)، وقوله تعالى: ﴿سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهر﴾ (النساء: 57 . 122)، وقوله تعالى ﴿سأصليه سقر﴾ (المدثر: 26)، وقوله تعالى: ﴿سيصلى ناراً ذات لهب﴾ [المسد: 3]، والزمن يدل في جميع هذه الآيات على مستقبلٍ ليس قريباً، وهو في يوم القيامة، بدليل الألفاظ الواردة في الآيات وهي: (سعيرًا) و(جنات) و(سقر) و(نارًا)، وهي ألفاظ قُرنت بيوم القيامة، وليس بالدنيا، كما ذكر الدكتور مالك المطَّلبي، فضلاً عن ورودِ حرفِ السين، وهو لا يدلُّ على القرب والبعد، وذلك إذا ورد في جملة الشرط، كقوله تعالى: ﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾ [الطلاق: 6]، وكأنّ الغايةَ من (السين) الداخلة على هذه الأفعال: الإثباتُ، ولعل ذلك يُفسِّر قول سيبويه (ت: 180هـ): ((وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله: لن يفعل)) [9]، وذكر في موضعٍ آخر أنّ سيفعل جواب لن يفعل [10]، وكأنما جيء بالسين لإثبات أمرٍ قد نُفي مسبقًا، فضلاً عن أنَّ (سوف) وردت في القرآن الكريم للزمن القريب، وذلك كقوله تعالى على لسان يعقوب لأبنائه: ﴿قال سوف استغفر لكم ربي إنه هو الغفور الرحيم﴾ [يوسف: 98]، وهو وعدٌ من يعقوبَ لم يتأخرْ كثيرًا، فقد ذكرَ المفسرون أنَّه استغفر لهم في السَحَر[11]، ومنه قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿إن هذا لمكرٌ مكرتموه في المدينة لتخرجوا منها أهل فسوف تعلمون﴾ (الأعراف: 123)، وقد هدَّدَ السحرةَ بالعذاب، وهو قوله تعالى على لسانه:﴿ لأقطِّعنَّ أيديكم وأرجلكم من خلف ثم لأُصلِّبنَّكم أجمعين﴾ (الأعراف: 124)، فعاقبهم بعد وقتٍ ليس بالبعيد[12]، وكأنّ (سوف) في القرب بمنزلة السين، أو كأنَّها هي، ولعلَّ ذلك يُفسِّر ما ذكره سيبويه أنّ (السين) بمنزلة (سوف)[13]، وبناءً على ما تقدَّم يبدو لي صحةَ مذهبِ الكوفيين؛ ولذلك جعلهما الفرَّاء (ت: 207هـ) بمعنى واحد، فقال: ((والمعنى واحد إلا أنّ (سوف) كثرت في الكلام، وعُرف موضعُها، فتُرك منها الفاء والواو،

([1]) الصاحبي: 154.
([2]) شرح المفصل: 148/8.
([3]) شرح المفصل: 148/8.
([4]) مغني اللبيب: 184/1.
([5]) مغني اللبيب: 1 / 184.
([6]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 245.
([7]) الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 121.
([8]) ينظر: الزمن واللغة: 291 - 294.
([9]) كتاب سيبويه: 115/3.
([10]) ينظر: كتاب سيبويه: 217/4.
([11]) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: 2/ 55، ومعالم التنزيل للبغوي (ت: 516هـ): 3 /190..
([12]) ينظر: الكشاف: 136/2، والبحر المحيط: 141/5.
([13]) ينظر: كتاب سيبويه: 115/3.

والحرف إذا كثُر فربما فُعِل به ذلك))[1]، وأعادَ النَّحاسُ كلامَ الفرَّاء بنصِّه [2]، وهذا يعني أنَّ السين وسوف إذا دخلتا على الفعل أُخلِصَ للاستقبال بعد أن كان محتملاً الزمانين[3]، والقرائن السياقية الزمنية هي التي تحدِّد قربَ الزمان وبعده، أمَّا (السين) و(سوف) فلا يتحصَّل منهما قرب الزمان وبعده، وبذلك يترجَّح صحةُ ما ذهب إليه الكوفيون في أنَّهما بمنزلةٍ واحدة في دلالتهما على الزمن.

- **المسألة الثانية: الخلاف في دلالة الفعل الماضي على زمن الحال.**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعلَ الماضيَ يجوزُ أنْ يقعَ حالًا، وذهبَ البصريون إلى أنَّه لا يجوزُ أنْ يقعَ حالًا، إلَّا إذا كانتْ معَهُ (قَدْ) أو كان وصفًا لمحذوفٍ فإنَّه يجوزُ أنْ يقعَ حالًا[4]، قال الرضيُّ معلِّلاً حجةَ البصريين تعليلاً زمنياً: ((التزموا (قد) إمَّا ظاهرة أو مقدَّرة في الماضي إذا كان حالاً، ولفظةُ (قد) تُقرِّب الماضي من حالِ التكلُّمِ فقط؛ وذلك لأنَّه كان يستبشعُ في الظاهرِ لفظ الماضي والحاليَّة))[5]، واحتجَّ الكوفيون بحجةٍ زمنية، وذكروا أنه يجوز أن يُقَام الفعل الماضي مُقَامَ الفعل المستقبل، كما قال تعالى:﴿ **إذ قال الله يعيسى ابن مريم**﴾ [المائدة:110] أي: يقول، وإذا جازَ أنْ يُقامَ الماضي مقامَ المستقبلِ جازَ أنْ يُقامَ مقامَ الحالِ، والظاهرُ أنَّ دلالةَ الاستقبالِ متأتيةٌ من الآيةِ قبلَها، وهي ((يوم يجمع الله الرسل)) [المائدة: 109]، وهو يومُ القيامةِ، ويومُ القيامةِ مستقبلٌ، وأمَّا حُجَجُ البصريين فكلُّها زمنيةٌ، ومنها حجتُهم: أنَّه لا يجوزُ أنْ يقعَ حالًا، وذلك لوجهين:

- أحدِهما: أنَّ الفعلَ الماضيَ لا يدلُّ على الحالِ؛ فينبغي أنْ لا يقومُ مقامَه.
- والآخر: إنَّما يصلُحُ أنْ يُوضَعَ موضعَ الحالِ ما يصلُحُ أنْ يُقالُ فيه الآنَ أو السَّاعة، نحو: مررتُ بزيدٍ يضربُ، ونظرتُ إلى عَمرو يكتبُ؛ لأنَّه يحسُنُ أنْ يقترنَ بهِ الآنَ أو الساعةَ، وهذا لا يصلُحُ في الماضي، فينبغي أنْ لا يكونَ حالًا[6]، ولذلك اشترطوا في الفعلِ المضارعِ الذي يقعُ حالاً خُلُوَّهُ من حروفِ الاستقبالِ، قال الرضيُّ: ((ويشترط في المضارعِ الواقعِ حالاً خُلُوُّه من حروفِ الاستقبالِ كالسِّينِ، ولنْ ونحوِهما... لتناقضِ الحالِ والاستقبالِ في الظاهر وإن لم يَكُنِ التناقضُ ههنا حقيقياً، ولمثله التزموا (قد) ظاهرة أو مقدَّرة في الماضي إذا كان حالاً))[7]، وقبله أكَّد ابنُ يعيش أنَّ الفعلَ الماضي لا يحسُنُ وقوعُهُ في خبرِ كان، معلِّلاً أنَّ أحدَهما يُغني عن الآخر[8]، ويبدو أنَّ ابن يعيش ـ وإنْ لم يُصرِّحْ بذلك ـ كان يعني أنَّه: لا بدَّ من (قد) ظاهرة أو مقدَّرة؛ لأنَّ الفعلَ الماضيَ وردَ في خبرِ كان في (**خمسَ عشرةَ**) آيةً من القرآن الكريم[9]، ولا يُمكنُ أنْ يكونَ قد غفلَ عن ذلك، قال الرُّماني (ت: 384هـ) في (قد): ((وتُضمرُ مع الماضي أيضاً إذا وقعَ خبراً لـ (كان) وأخواتِها، كقوله تعالى:﴿ وإن كان قميصهُ قدَّ من دبرٍ﴾ [يوسف: 27].))[10]، والظاهرُ أنَّ الكوفيين والبصريين متفقون في شرط وجود (قد) ظاهرة أو مقدَّرة في خبر كان إذا وردَ ماضياً، أمَّا في وقوعِ الفعلِ الماضي حالاً في غيرِ خبرِ كان، فهما على خلافٍ، قال ابنُ هشامٍ (ت: 761هـ): ((زعم البصريون أنَّ الفعلَ الماضي الواقعَ حالاً لا بدَّ معه من (قد) ظاهرة... أو مضمرة... وخالفهم الكوفيون))[11]، وعبارةُ ابنِ هشامٍ (زعم البصريون) تُظهرُ أنَّ ما ذهب إليه البصريون في موضع شكٍّ[12] عنده، والغريب أنَّه لم يُصرِّحْ أو يلمِّحْ إلى صحةِ مذهبِ الكوفيين، ويبدو أنَّ شرطَ البصريين غيرُ ملزمٍ دائما عند المرادي (ت: 749هـ)، فقال وهو يذكرُ معانيَ (قد): ((التقريب، ولا ترد للدلالة عليه إلَّا مع الماضي

([1]) معاني القرآن: 274/3.
([2]) ينظر: إعراب القرآن: 725/6.
([3]) ينظر: معاني الحروف: 43
([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 32، 1 / 252.
([5]) شرح الرضي على الكافية: 2 / 44.
([6]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 32، 1 / 252.
([7]) شرح الرضي على الكافية: 2 / 40.
([8]) شرح المفصل: 6 / 97.
([9]) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي: 790 – 814.
([10]) معاني الحروف: 111.
([11]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 2 / 833.
([12]) قال الخليل بن احمد (ت: 175هـ) في زعم: ((إذا شكَّ في قوله، فإذا قلت ذكَرَ فهو أحرى إلى الصواب))، العين، مادة (زعم): 2 / 752.

ولذلك تلزم غالباً مع الماضي إذا وقع حالاً))[1]، وقدَّم البصريون حججاً أخرى تقوم على الدلالة الزمنية وقد أوردها أبو البركات، وهي[2]:

- لم يَجُزْ أنْ يُقال: مازال زيدٌ قام، وليس زيدٌ قام؛ لأنَّ (ما زال) و (ليس) يطلبان الحال، وقام فعلُ ماضٍ؛ فلو جاز أنْ يقعَ حالًا لوجبَ أنْ يكونَ هذا جائزًا؛ فلمَّا لم يَجُزْ دلَّ على أنَّ الفعلَ الماضيَ لا يجوز أنْ يقعَ حالًا، وكذلك لو قلت: زيدٌ خلفك قامَ، لم يَجُزْ أنْ يجعلَ (قام) في موضعِ الحال؛ لِمَا بيَّنَّا، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي (قد) حيث يجوز أن يكون حالًا نحو مررت بزيد قد قام؛ وذلك لأنَّ (قد) تُقرِّب الماضي من الحال، فجاز أنْ يقعَ معها حالًا، ولهذا يجوز أنْ يقترنَ به الآنَ أو الساعةَ، فيقال: قد قام الآنَ، أو الساعةَ.
- وأمَّا قولُ الكوفيين: (إنَّه يصلُح أنْ يكونَ صفةً للنكرةِ، فصلُحَ أنْ يقعَ حالًا، نحو: قاعد، وقائم) فقد ردَّ البصريون: إنَّما جاز أنْ يقعَ نحو: قاعد وقائم حالًا؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ يُرادُ به الحالُ، بخلافِ الفعل الماضي فإنَّه لا يُرادُ به الحالُ فلم يَجُزْ أنْ يقعَ حالًا.
- وأمَّا قولُهم: (إنَّه يجوزُ أنْ يقومَ الماضي مقامَ المستقبلِ، وإذا جاز أنْ يقومَ مقامَ المستقبلِ جاز أنْ يقومَ مقامَ الحال) ردَّ البصريون بأنَّ هذا لا يستقيمُ؛ وذلك لأنَّ الماضيَ إنَّما يقومُ مقامَ المستقبلِ في بعض المواضعِ على خلافِ الأصلِ بدليلٍ يدلُّ عليه، كقوله تعالى:﴿ إذ قال الله يعيسى ابن مريم﴾ [المائدة: 110]، ولا يجوزُ فيما عداه، ويجوزُ أنْ يقعَ الماضي في بعضِ المواضعِ حالًا لدليلٍ يدلُّ عليه، وذلك إذا دخلتْ عليه (قد) أو كان وصفًا لمحذوفٍ، ولم يَجُزْ فيما عداه.

ويبدو لي صحةُ مذهبِ البصريين، وذلك أنَّ الماضي يحتمل كلَّ أجزاءِ الزمانِ قبلَ الحالِ، فلا بدَّ من قيدٍ يجعلُه قريباً من الحال، ولقد ذهبَ أغلبُ النحاةِ إلى أنَّ (قد) تقرِّبه من الحال، قال الرُّمانيّ: ((وإذا دخلت على الماضي قرّبته من الحال)) [3]، وذكر الزمخشريُّ (ت: 538هـ) أنَّ (قد) يُقرّب الماضي من الحال[4]، وقال ابن هشام: ((تقول: قام زيدٌ فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختصّ بالقريب)) [5]، وقال الدَّماميُّ (ت 837 هـ): ((الفعل الماضي يحتمل كلَّ جزءٍ من أجزاء الزمان الماضي فإذا دخلت عليه (قد) قرَّبته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال، فصلح للحال))[6]، وتابعهم المحدثون في ذلك[7].

وألمحَ الدكتورُ أحمدُ عبدُ الستارِ الجواريُّ إلى الخلافِ في الزمن في هذه المسألةِ، وذكرَ أنّ الصناعةَ النحويةَ هي التي أملتْ على النحاةِ هذا الشَّرط؛ لأنَّ جملةَ الحال في تصَوِّرِهم لابدَّ أنْ تكونَ بمعنى الحال[8]، ثمَّ قال: ((وهذا تخليطٌ لأنَّ معنى الحال هنا غيرُ معناها هُناك في الأفعالِ فهي هنا وصفٌ منصوبٌ تُوصَفُ بها الهيأة ولا دخلَ لمعنى الزمنِ فيها))[9]، وفيما قالَه الدكتورُ الجواريُّ نظرٌ؛ لأنّ المعنى الزَّمنيَّ لا ينفكُ عن جملةِ الحال إذا كانتْ فعليةً فعلها ماضٍ، سواءٌ أسُبِقَ بـ (قد) أم لم يُسبقْ؛ ولذلك شُبِّه الحال بالظرف، قال الرضيُّ: ((فلأنَّ مقصود المجيئ بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال... ومن ثَمَّ، قيل: إنَّ الحال يُشبه الظرف في المعنى))[10]، وبذلك يترجَّح مذهب البصريين فيما ذهبوا إليه.

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 256.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 32، 1 / 252.
(3) معاني الحروف: 98.
(4) ينظر: المفصل: 410.
(5) مغني اللبيب: 228/1.
(6) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني: 2 / 721.
(7) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 163، ومعاني النحو: 3 / 268، والفعل زمانه وابنيته: 27.
(8) ينظر: نحو القرآن: 98.
(9) نحو القرآن: 98.
(10) شرح الرضي على الكافية: 2 / 40.

- **المسألة الثالثة: الخلاف في دلالة (أنْ) بعد لام الجحود على الزمن.**

ذهبَ البصريون إلى أنَّ الناصبَ للفعلِ في قولنا: (ما كان زيدٌ ليدخلَ) هو: أنْ مقدرة بعد لام الجحود، ولا يجوزُ إظهارُ (أنْ)، أمَّا الكوفيون فقالوا: إنَّ الفعلَ منصوبٌ بلامِ الجحودِ وهي العاملةُ بنفسها، ويجوزُ إظهارُ(أنْ) بعد لامِ الجحود [1]، وللفريقان حججٌ بُنيت على تفسيرٍ زمنيٍّ كما سيتضح.

إذ قدَّم البصريون تعليلاً زمنيا في عدم الجواز، قال أبو البركات: ((وأما الدليل على أنَّه لا يجوزُ إظهارُ أنْ بعدها فمن وجهين، أحدِهما: أنَّ قولَهم: ما كان زيدٌ ليدخلَ، وما كان عمرو ليأكلَ: جوابُ فعلٍ ليس تقديرُه تقديرَ اسمٍ، ولا لفظُه لفظَ اسمٍ؛ لأنَّه جوابٌ لقولِ قائل: زيدٌ سوف يدخُلُ، وعمرو سوف يأكُلُ، فلو قلنا: ما كان زيدٌ لأنْ يدخلَ، وما كان عمرو لأنْ يأكلَ، بإظهار (أنْ) لكنَّا جعلنا مقابل (سوف يدخل) و (سوف يأكل) اسمًا؛ لأنَّ (أنْ) مع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، وهو اسمٌ؛ فلذلك لم يَجُزْ إظهارُها، كما لا يجوزُ إظهارُ الفعلِ في قولك: إيَّاك وزيدًا، والوجه الثاني: أنَّ التقديرَ عندهم: ما كان زيدٌ مُقَدِّرًا لأنْ يدخلَ أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجبُ المستقبلَ من الفعل، و (أنْ) تُوجِبُ الاستقبالَ، فاستغنى بما تضمَّنَ الكلامُ من تقديرِ الاستقبالِ عن ذكرِ أنْ))[2]، ويلاحظ أنَّ حجة البصريين أنَّ الجملةَ جوابٌ لقولِ قائلٍ: زيدٌ سوف يدخلُ، وهو زمنٌ مستقبلٌ، وقولُنا: لأنْ يدخلَ على تأويلِ اسمٍ، قال ابنُ يعيش في لزومِ إضمارِ (أنْ) مع لام الجحود: ((إنَّما قبُح ظهورُ أنْ بعد لامِ الجحدِ... وذلك إنَّا إذا قلنا: ما كان زيدٌ ليخرجَ فهو قبلَ الجحدِ كان زيدٌ سيخرجُ، وسوف يخرجُ، فلو قلنا: ما كان زيدٌ لأنْ يخرج بإظهار (أنْ) لكنَّا قد جعلنا مقابلَ سوف يخرجُ، وسيخرجُ اسمًا، فكرهوا إظهار (أنْ) لذلك)) [3]، والمعنى الزمني في مثال ابن يعيش أخذه من سيبويه، قال سيبويه: ((ما كان زيدٌ ليفعلَ نفي لـ كان سيفعل))[4]، وعبارة سيبويه (نفيٌ لـ كان سيفعل) أي: أنَّ (لام الجحود) تنفي حدثاً كان يتوقعُ حصولُه في المستقبل، وبوجود (أنْ) المصدرية ينقلبُ المعنى، أكَّد ذلك الرُّمانيُّ، فقال: ((ولا يجوزُ إظهارُ أنْ ها هنا؛ لأنَّ المعنى ينقلب؛ ولأنّ هذا جوابُ مَنْ قال: سيقومُ زيدٌ))[5]، وهذا يعني أنَّ لام الجحود تقابل السين، قال أبو حيان (ت: 745هـ): ((ما كان زيدٌ ليفعلَ نفيٌ لقولهم: كان سيفعلُ، فاللامُ مقابلةُ السينِ)) [6]، وأكَّد ذلك الزَّركشيُّ (794هـ) بقوله: ((ولأنَّه يجوز إظهار أنْ بعد لام كي، ولا يجوز بعد لام الجحود؛ لأنَّها في كلامهم نفيٌ للفعلِ المستقبلِ؛ فالسينُ بإزائها))[7]، وهي حجةٌ راجحةٌ، أمَّا الكوفيون فيجيزون إظهارَ (أنْ) بعد لامِ الجحود بحجةِ أنَّ (أنْ) للتوكيد، وليست مصدريةً، قال أبو البركات: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ لامَ الجحدِ هي النَّاصبةُ بنفسها، ويجوز إظهارُ أنْ بعدها للتوكيد))[8]، وقال الرضيُّ: ((والكوفيون جوَّزوا إظهارَ أنْ مع لام الجحود... خلافاً للبصريين... لأنَّ اللام عندهم هي النَّاصبةُ، وليستْ مصدريةً))[9]، ويبدو لي أنَّ الكلامَ ليس به حاجةٌ لإظهار (أنْ) مع لام الجحود، بحجةِ أنَّ (أنْ) للتوكيد، فـ (لام الجحود) نفسُها لتأكيدِ النفي، قال الزَّمخشريُّ في لامِ الجحدِ: ((اللام لتأكيد النفي)) [10]، فضلاً عن أنَّ الأمثلة التي ذكرها الكوفيون ليست هي من مواضعِ الزيادةِ والتأكيدِ التي ذكرها النحويون[11]، وبذلك يتبيَّن أنَّ حجةَ البصريين راجحةٌ، وذلك أنَّ تفسيرهم بُنيَ على الدلالة الزمنية في لام الجحود، وهي تقابلُ السين، وتنفي الاستقبالَ، كما أوضحتُ، وبوجود (أنْ) المصدرية يكون هناك تعارضٌ بين المصدر المؤول (الاسم)، والفعل المسبوق بالسين أو سوف الذي يقابله كما ذكر ابن يعيش.

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 82، 2 / 593 - 596.
([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 82: 2 / 595.
([3]) شرح المفصل: 29/7.
([4]) كتاب سيبويه: 7/3.
([5]) معاني الحروف: 56.
([6]) ارتشاف الضرب: 1657/4
([7]) البرهان في علوم القرآن: 210/4.
([8]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 82، 2 / 593.
([9]) شرح الرضي على الكافية: 4 / 79 – 80.
([10]) الكشاف: 435/1.
([11]) ذكر النحاة أنَّ (أنْ) تكون زائدة وفائدتها التوكيد، وذكروا لها أربعة مواضع، الأول: بعد (لمَّا)، والثاني: بين القسم و (لو)، والثالث: بين الكاف ومخفوضها، والرابع: بعد (إذا)، ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1 / 50 – 51، والجنى الداني في حروف المعاني: 221 – 222.

- **المسألة الرابعة:الخلاف في تناوب (إنْ) الشرطية و(إذْ) في الدلالة على زمنٍ واحد.**

اختلف الكوفيون والبصريون بوقوع (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ)، قال أبو البركات الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) الشرطية تقع بمعنى (إذْ)، وذهب البصريون إلى أنَّها لا تقع بمعنى (إذ)، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنَّ (إنْ) قد جاءت كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ))[1]، أمَّا الآيات الكريمة التي احتجَّ بها الكوفيون فهي: قوله تعالى:﴿ وإن كنتم في ريبٍ مما نزلنا على عبدنا﴾ [البقرة: 23]، وقوله تعالى:﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا إن كنتم مؤمنين﴾ [البقرة: 278]، وقوله تعالى:﴿ واتقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾ [المائدة: 57]، وقوله تعالى:﴿ وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾ [آل عمران: 139]، و(إنْ) عند الكوفيين في جميع هذه الآيات بمعنى إذ، قال أبو البركات: ((أي: إذ كنتم))[2]، أمَّا ما ورد من كلام العرب، فقد أورد الكوفيون قول الشاعر[3]:

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَها التي حَلَفَتْ إنْ كانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ

أي: إذ كان، وللوقوف على رأي الكوفيين والبصريين لا بدَّ من معرفة الدلالة الزمنية في (إنْ) و (إذْ)، أمَّا (إنْ) الشرطية فلا خلاف في أنَّها تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا[4]، قال المبرد (ت: 285هـ): ((وقد يجوزُ أنْ تقعَ الأفعالُ الماضيةُ في الجزاء على معنى المستقبل؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلَّا على فعلٍ لم يقع))[5]، وأمَّا (إذْ) فهي ظرفٌ لما مضى من الزمان، قال سيبويه: ((وإذْ وهي لما مضى من الدهر))[6]، وهي في المعجم كذلك، قال ابن منظور(ت: 711هـ): ((إذْ: كلمةٌ تدلُّ على ما مضى من الزمان))[7]، ويُلاحظ أنَّ الخلافَ في هذه المسألةِ بين الكوفيين والبصريين في الزمن فقط، وهذا واضحٌ في الآيات الكريمات، وكذلك في البيتِ الشعريِّ؛ فالدلالة الزمنية في (إنْ كان) للمضيِّ على الرغمِ من وجودِ (إنْ) الشرطية الدالةُ على الاستقبال، ويبدو لي أنَّ رأيَ الكوفيين لا يخلو من ضَعْفٍ، فلو أنْعَمْنا النَّظرَ في الآيات الكريمات وفي البيت الشعري لوجدنا أنَّ (إنْ) الشرطية جاء بعدها الفعلُ الناقصُ (كان)، وهي تدلُّ على المضيِّ؛ ولقوةِ دلالةِ (كان) الزمنيةِ على الزمنِ الماضي تراجعت دلالةُ (إنْ) الشَّرطيةِ على الاستقبالِ، لكنَّها بقيتْ على شرطيتِها، وممَّا يؤيدُ ذلك أنَّ أبا جعفر النحاسِ ذكرَ أنّ حروفَ الشَّرطِ تردُ الماضيَ إلى المستقبلِ، وليس هذا في (كان)، ذاكرًا علَّةَ ذلك: أنّ هذا لقوة (كان) فإنه يُعبَّر بها مع جميعِ الأفعالِ [8]، فالزمنُ الماضي في الآياتِ، وفي البيتِ الشعريِّ إنَّما هو متأتٍّ من (كان) لا من معنى (إنْ) التي زعم الكوفيون أنَّها بمعنى (إذ)، وكأنَّ وظيفةَ (كان) كما نصَّ عليها سيبويه: ((لتجعلَ ذلك فيما مضى))[9]، فكيفَ السَّبيلُ إلى معنًى يجمعُ الشَّرطَ والمضيَّ ؟ والجوابُ: استعمالُ (كان) مسبوقًا بإحدى أدواتِ الشَّرطِ... فقولُه تعالى: ﴿**إن كان قميصه قدَّ من قُبلٍ فصدقت وهو من الكذبين** ﴾ [يوسف: 26]، فالآيةُ بها حاجةٌ إلى الشَّرطِ والجزاءِ، وبها حاجةٌ إلى المضيِّ أيضًا، ولا يمكننا أنْ نقولَ إنّ الشَّرطَ هنا مستقبلٌ؛ لأنّ معنى (كان) جعلَ الحدثَ فيما مضى كما قال سيبويه؛ ولعلَّ ذلك يُفسِّر مجيءَ الفعل الناقص (كان) مسبوقاً بـ (إنْ) الشرطيَّةِ في (**مئةٍ وثلاثةٍ وستين**) موضعاً في القرآن الكريم[10]، ولذلك فقد ذكرَ الدكتورُ مصطفى النَّحاس رأيًا ونسبَهُ إلى الدكتور عبدِ الرحمن بدوي، ومفادُه: أنّ من أقوى الأدلة على أنَّ (كان) أداةً أنَّها إذا وقعتْ في حيزِ (إنْ) الشَّرطيةِ تبقى على المضيِّ، ولا تتحولُ إلى الاستقبالِ كما تتحولُ الأفعالُ الماضيةُ العادية [11]، وبناءً على ما تقدَّم فقد ذكر الدكتور مالك المطلبي أنَّ وجودَ (كان) في

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 88، 2 / 633.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 88، 2 / 633..
(3) نسبه محمد محيي الدين عبد الحميد إلى امرئ القيس، وليس في ديوانه، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 88: 2 / 633، ونسبه ابن منظور إلى الأعشى، وليس في ديوانه، ينظر: لسان العرب، مادة (فتر): 11 / 122.
(4) ينظر: المفصل، للزمخشري: 416، وشرح المفصل: 8 / 105، وارتشاف الضرب: 4 / 1862.
(5) المقتضب: 2 / 50.
(6) كتاب سيبويه: 4 / 299.
(7) لسان العرب، مادة (إذ): 3 / 476.
(8) ينظر: إعراب القرآن: 136/3.
(9) كتاب سيبويه: 1 / 45.
(10) معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم: 110 - 124.
(11) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية: 42.

سياق الشَّرطِ من المعضلاتِ النحويةِ التي واجهتِ القدماء[1]، وبذلك يترجَّح صحةُ مذهبِ البصريين في أنَّ (إنْ) لا تقعُ بمعنى (إذ)، فالدلالةُ الزمنيةُ للنصِّ متأتيةٌ من (كان) كما تبيَّنَ، قالَ الرضيُّ: ((إنْ: للشرط في المستقبل، وإذْ موضوعة للماضي، فتنافيا))[2]، ويتبين أيضاً ضعفُ مذهبِ الكوفيين في الاستدلال على صحة ما ذهبوا إلى أنَّ (إنْ) الشرطية تقع بمعنى (إذْ).

- **المسألة الخامسة: الخلاف في دلالة علة إعراب الفعل المضارع على الزمن.**

أجمع الكوفيون والبصريون على أنَّ الأفعالَ المضارعةَ معربةٌ، واختلفوا في علَّةِ إعرابِها؛ فذهبَ الكوفيون إلى أنَّها أعربت؛ لأنَّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، وعباراتهم (الأوقات الطويلة) توحي بأنَّ حجتَهم زمنيةٌ، أمَّا حجةُ البصريين فهي: أنَّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت (سوف يذهب) اختص بالاستقبال[3]، وهي حجةٌ زمنية.

وردَّ أبو البركات الأنباري حجةَ الكوفيين الزمنية بحجةٍ زمنيةٍ أخرى، فقال: ((قولكم: والأوقات الطويلة تبطل بالفعل الماضي؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معربًا؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأنَّ المستقبل يصير ماضيًا، والماضي لا يصير مستقبلًا، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيًّا؛ فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربًا ؟ فلو كان طولُ الزمانِ يُوجبُ الإعرابَ لوجبَ أنْ يكونَ الماضي معربًا، فلمَّا لم يُعربْ دلَّ على أنَّ هذا تعليلٌ ليس عليه تعويل))[4]، والحقُّ أنَّ ردَّ أبي البركات لا يخلو من مشكل، فمن أين جاء بنبأ أنَّ الماضيَ أطولُ من المستقبل ؟، علمًاً أنَّ الكوفيين لم يقولوا: (إنَّ المستقبلَ أطولُ من الماضي)، إنَّما قالوا: أعربت الأفعال المضارعة؛ لأنَّه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، ويبدو للباحث أنَّهم كانوا يعنون بـ (الأوقات الطويلة) هو: كثرة الدلالات الزمنية فيه، فقد يكون الفعل المضارع دالًّا على زمنٍ مستقبلٍ واقعٍ لا محالة، كقولنا: سيموت الجميع، وتقوم القيامة، وقد يكون معلَّقاً بفعلٍ آخر كما في الشرط[5]، وقد لا يقع البتة كما في (لو) الشرطية الامتناعية[6] كقولنا: (لو يُخلَّد الإنسانُ لنازعَ اللهَ في سلطانهِ)، لكنه لا يُخلَّد، فضلاً عن بعض الأدوات التي تجعل الفعل للاستقبال وإن كان لفظُه ماضياً كـ (إذا) الظرفية و (إنْ) الشرطية[7]، وحجةُ الكوفيين هذه أرجحُ؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ تنوعتْ فيه الدلالةُ الزمنية، ولم تقتصرْ على الحال والاستقبال، أمَّا حجةُ البصريين: إنَّما أُعربَ (لوقوعه مشتركاً) فهي حجةٌ زمنيةٌ أيضاً، أي: دلالته على الحال والاستقبال؛ وذلك أنَّ الفعلَ المضارعَ يُحمل على الحال إذا خلا من القرائن، ولا يُصرَف إلى الاستقبال إلَّا لقرينة، قال الرضيُّ وهو يبيِّن معنى عبارتهم: ((لوقوعه مشتركاً، أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضُهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهو أقوى؛ لأنَّه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلَّا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلَّا لقرينة))[8]، وعبارة الرضيُّ (وهو أقوى) ترجيحٌ منه بأنَّ المضارعَ لا يُصرف إلى الاستقبال إلَّا لقرينة زمنية، وبذلك يترجَّح عند الباحث صحةُ حججِ المذهبين في الاستدلال في علةِ إعراب الفعل المضارع، وإنْ كانت حجةُ الكوفيين أرجح.

- **المسألة السادسة: الخلاف في دلالةِ (مُذْ و مُنذُ) على الزمن.**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مذْ) و (منذُ) إذا ارتفع الاسمُ بعدَهما ارتفعَ على تقديرِ فعلٍ محذوفٍ؛ وذلك لأنَّهما مركبان من (مِن) و (إذْ)، فقولنا: ما رأيته مذْ يومان، أو منذُ ليلتان، فالتقدير: ما رأيته مذْ مضى يومان، ومنذُ مضى ليلتان[9]، أي: من وقت مضى يومان أو ليلتان، ويلاحظ أنَّ الكوفيين بنوا حجتهم على دلالة (إذْ) الزمنية، وهي المضي، قال الرضيُّ:

---

(1) ينظر: الزمن واللغة: 243.
(2) شرح الرضي على الكافية: 3 / 200.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 73، 2 / 549.
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 73، 2 / 549.
(5) ينظر: شرح المفصل: 8 / 105، وارتشاف الضرب: 4 / 1862.
(6) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4: 222، ومغني اللبيب: 1 / 338.
(7) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 123، والإتقان في علوم القرآن: 1 / 212.
(8) شرح الرضي على الكافية: 4 / 16.
(9) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 56، 1 / 382.

((وإذْ، لما مضى))[1]، ولذلك قدَّروا الفعل (مضى) للدلالة على ذلك، ويومان، وليلتان: فاعل للفعل المحذوف (مضى)، ويبدو لي أنَّ حجة الكوفيين مقبولة؛ لأنَّ المعنى يكون: من أول مدة الفعل الذي قبلهما إلى آخره المتصل بزمان التكلم، قال الرضيُّ شارحاً مثالَ الكوفيين، وهو (ما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ)، فقال: ((أي: أولُ مدةِ انتفاء الرؤية: يومُ الجمعةِ، فإذا كانا بهذا المعنى وجبَ أنْ يليهما من الزمان مفرد معرفة، ويجوز كما ذكرنا أن يكون هذا الحدُّ غير مفردٍ، نحو: ما رأيته منذُ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما))[2]، وأمَّا البصريون فقالوا: إنَّهما مبتدآن، والاسمُ المرفوعُ بعدهما خبرٌ، وكانت حجتُهم زمنيةً أيضاً، قال أبو البركات الأنباري: ((فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنَّه خبرٌ عنهما، وذلك لأنَّ (مذْ) و (منذُ) معناهما: الأمدُ، ألا ترى أنَّ التقديرَ في قولك: (ما رأيتُهُ مذ يومان)، و (منذ ليلتان)، أيْ: أمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وأَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ ليلتان، والأمدُ في موضعِ رفعٍ بالابتداء... ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: (ما رأيتُه مذْ يومان)، و (منذُ ليلتان) كان معناه: ما رأيتُه من أولِ هذا الوقتِ إلى آخرِه))[3]، ويلاحظ أنَّ حجةَ البصريين بُنيتْ على معنى لفظةِ (الأمد)، وهي حجَّةٌ زمنيةٌ أيضاً، ومن المناسبِ أنْ نبيِّن معناها:

إنَّ هذه اللفظةَ لا يتحصَّلُ منها قُربَ الزمانِ أو بُعدَهُ، إنَّما يتحصَّلُ منها غايةَ الزمانِ والمنتهى إليه، قال ابن فارس: ((الهمزة والميم والدال: الغاية، ويبدو أنها الغاية الزمنية)) [4]، وقال الراغبُ الأصفهانيُّ (ت: 425هـ): ((والفرقُ بين الزمانِ والأمدِ أنَّ الأمدَ يقال باعتبارِ الغايةِ، والزمانُ عامٌّ في المبدأ والغاية))[5]، وكان الزمخشريُّ أكثرَ وضوحاً، فقال: ((الأمدُ يكونُ قريبًا وبعيدًا)) [6]، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ (آل عمران:30)، ويلاحظ أنّه نعتَ (الأمد): بالبعيد فأصبح نكرةً مخصصةً، فاقترب من المعرفة، قال الرضيُّ: ((يجوزُ أنْ يكونَ نكرةً، نحو: ما رأيتُه منذ يومٌ لقيتني فيه؛ إذ المقصودُ بيانُ زمنٍ مختصٍّ))[7]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [الحديد: 16]، أي: المدةُ التي انقضتْ وانصرمتْ وهي محددةٌ وبعيدة، بدلالةِ قولهِ تعالى: (فطالَ)، وفُسِّرت الأمدُ في الآيتين عند أغلب المفسرين بالغاية الزمانية التي يُنتهى إليها[8]، فيكون الأمدُ غايةً زمانيةً تحتاجُ إلى تحديدٍ لعُدَّتِها، وعند ملاحظةِ الأمثلةِ التي أوردَها البصريون يتبيَّنُ أنَّ الزمانَ فيها محدَّدٌ، وهو: (ليلتان، أو يومان)، واحتجاجُ الرضيِّ الذي أوردناه في وجوب أنْ يليَهما من الزمان محدَّدٌ غايةٌ في الأهمية؛ لأنَّ (مذْ) و (منذُ) بمعنى الأمد، وهو الغايةُ فلا ينبغي أنْ يأتيَ الزمانُ بعدها غيرَ محدَّدٍ، قال الرضيُّ: ((ثم إنَّهم قد يوقعون بعده نكرةً غيرَ محدودةٍ للدلالةِ على طولِ الزمان، نحو: منذ حين، ومنذ سنين، وذلك خلاف وضعه))[9]، وبناءً على حجةِ البصريين يكونُ المعنى: (أمَدُ انقطاع الرؤية يومان)، وهي حجةٌ مقبولةٌ أيضاً.

- **المسألة السابعة: الخلاف في دلالة (لولا) على الزمن.**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (لا) في (لولا) بحكم (لم) في دلالتها الزمنية، قال أبو البركات: ((إنَّ (لا) معها بمعنى (لم)؛ لأنَّ (ما) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل))[10]، وهذا واضحٌ في المثال الذي قدَّروه (لو لم يمنعْني زيدٌ لأكرمتُك)، إلَّا أنَّهم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال تخفيفاً، ومعنى ذلك أنَّ (لو) حرفٌ باقٍ على أصله في دلالته الزمنية، فهو حرف يدل

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 3 / 200.
(2) شرح الرضي على الكافية: 3 / 215.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 56، 1 / 391.
(4) معجم المقاييس اللغة، (أمد)، تح: عبد السلام هارون: 1 / 137.
(5) مفردات ألفاظ القرآن، (أمد): 88.
(6) الكشاف: 619/4.
(7) شرح الرضي على الكافية: 3 / 215.
(8) ينظر: جامع البيان للطبري (ت: 310هـ): 283/3، والكشاف: 465/4، ومجمع البيان للطبرسي (ت: 548هـ): 562/1.
(9) شرح الرضي على الكافية: 3 / 214 – 215.
(10) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 10،: 1 / 76.

على تعليقِ فعلٍ بفعل فيما مضى كما سيتبيَّن، أمَّا الرافعُ لما بعد (لولا) – وهو زيدٌ، عند الكوفيين هو الفعل المقدَّر[1]، لكن الذي ساعد على ذلك هو دلالة (لا) زمنياً؛ إذ هي بمعنى (لم)، ودلالتُها المضيُّ أيضاً، ولذلك قدَّروا الفعل المضارع المسبوق بـ (لم)، وذهب البصريون إلى أنَّ (زيدٌ) يُرفعُ بالابتداء، وحجتهم أنَّ الحرف يعمل إذا كان مختصَّاً، و(لولا): لا تختصُّ بالاسم دون الفعل [2]، ويبدو لي أنَّ حجةَ الكوفيين راجحةٌ فقد ذكر أبو البركات أنَّ الحذفَ يكثرُ في كلام العرب؛ لدلالة الحال وكثرة الاستعمال، فقال: ((قالوا: حينئذ الآن، تقديره: واسْمَع الآن، ومعناه: أنَّ ذاكرًا ذكر شيئًا فيما مضى يستدعي في الحال مثله... والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحْصَى))[3]، وهذا يعني أنَّ هناك محذوفاً عُوِّض عنه بكلمةٍ أخرى، والذي يدلُّ على أنَّ (لولا) عوضٌ عن الفعل أنَّه لا يجوزُ ذكرُ الفعلِ معها؛ لئلَّا يُجمع بين العوض والمعوَّض، وبما أنَّ الدلالة الزمنية للمعوَّض هو المضيُّ دائماً، فإنَّ الدلالة الزمنية للعوض ينبغي أنْ تكون: المضي، ولذلك عرَّف سيبويه (لو) بقوله: ((لما كان سيقع لوقوع غيره)) [4]، وذلك كقولنا: لو جاءني أكرمتُه، وكلامُ سيبويه يعني: أنّ (لو) هذه شرطية تقتضي جملتين، تتعلق إحداهما بالأخرى، وقوله: (لما كان سيقع) أي: أنَّها تقتضي زمنًا ماضيًا كان يُتوقع ثبوته، قال أبو حيان (ت: 745هـ): ((لا يليها إلا ماضي المعنى سواءٌ أكان بلفظ الماضي أو المضارع)) [5]، وعرّفها المرادي (ت: 749هـ) بـ ((حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى)) [6]، ولأنَّها للمضي، فقد نسب المرادي إلى جماعة لم يُسمِّهم رفضهم تسميتَها حرفَ شرطٍ، لأنّ حقيقةَ الشَّرطِ في الاستقبال، و(لو) الامتناعية إنما هي للتعليق في المضي[7]، فدلَّ ذلك على رجحان رأي الكوفيين، ولذلك صرَّح الأنباري بصحة مذهبهم، فقال: ((والصحيحُ ما ذهب إليه الكوفيون))[8]، وصحةُ رأي الكوفيين تأتي من أنَّهم انتبهوا لأثر الزمن في المسألة، بينما لم ينتبه لها البصريون ومالوا إلى تعليلاتهم المنطقية.

- **المسألة الثامنة: الخلاف في وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِن) يجوزُ استعمالُها في الزمان والمكان، واحتجُّوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه يجوز استعمالُ (من) في الزمان أنَّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ لمسجدٌ أسس على التقوى من أول يومٍ أحق أن تقوم فيه﴾ [التوبة: 108] و (أَوَّلِ يَوْمٍ) من الزمان[9]، ومنه قول النَّابغة الذبياني[10]:

تُخُيّرنَ مِنْ أَزمانِ يومِ حَليمَةٍ إلى اليومِ، قدْ جُرِّبنَ كلَّ التَّجارِبِ

وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز استعمالُها في الزمان، واحتجوا بأنْ قالوا: إنَّ (مِنْ) في المكان نظير مُذْ في الزمان؛ لأنَّ (مِنْ) وُضِعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان؛ كما أنَّ (مُذْ) وضعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنك تقول: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمْعة) فيكون المعنى: أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يومُ الجمعة، كما تقول: (ما سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ) فيكون المعنى: ما ابتدأتُ بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول (ما سرت مُذْ بغداد) فكذلك لا يجوز أن تقول (مَا رَأَيْتُهُ من يوم الجمعة)[11].

ويُلاحَظ أنَّ خلاف البصريين والكوفيين في دلالة (مِن) في الزمن، والظاهرُ صحةُ مذهبِ الكوفيين، وإنَّها تدلُّ على الزمن لثبوت ذلك في القرآن الكريم، والفصيح من كلام العرب، وهو كثيرٌ، ولا وجهَ لكلِّ هذا البعدِ في التأويل، والأولى أنْ تكونَ الآيةُ شاهداً على استعمال (من) في الزمان لا سبيلاً إلى التأويل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامَه؛

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 10،: 1 / 75.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 10، 1 / 70 – 72.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 10، 1 / 72 – 73.
(4) كتاب سيبويه: 224/4.
(5) ارتشاف الضرب: 1898/4.
(6) الجنى الداني في حروف المعاني: 273.
(7) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 283.
(8) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 10، 1 / 75.
(9) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 54: 1 / 370.
(10) (يوم حليمة) يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين قبيلتي (لخم) و (غسان)، ديوانه: 51.
(11) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 54، 1 / 370.

لأنَّ ((الألفاظ إذا أمكن حملُها على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه))[1]، والظاهر أنَّ منه قولَه تعالى: ﴿ في بضع سنين لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ويومئذٍ يفرح المؤمنون﴾ [سورة الروم: 4]، قال الزمخشريُّ: ((أيْ: في أول الوقتين وفي آخرهما حين غُلِبوا وحين يَغلبون))[2]، وقال أبو حيان: ((من قبل ومن بعد، كأنَّه حصر الأزمنة الثلاثة، الماضي والمستقبل والحال))[3]، أمَّا دلالتُها على الزمن في الفصيحِ من كلام العرب فكثيرٌ، قال الأخفش (ت: 215هـ): ((مِنَ العرب مَنْ يقول: لم أرَهُ مِن يومِ كذا))[4]، وارتضى الرضيُّ مذهبَ الكوفيين، وإنْ تكلَّف تأويلَ الآيةِ على مذهب البصريين، ذاكراً أنَّ مجيئ (مِن) لابتداء الغاية في الزمان كثيرُ الاستعمال، وأورد أمثلةً في اللغة، فقال: ((فمِن للابتداء في غير الزمان عند البصريَّة... وأجازها الكوفيون استعمالها في الزمان... والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: نمتُ من أولِ الليلِ إلى آخره، وصمتُ من أولِ الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال))[5]، وذكر ابن مالك (ت: 672هـ) خلافَ الكوفيين والبصريين في (مِن)، ورجَّح مذهبَ الكوفيين، فقال: ((والمشهورُ من قول البصريين إلَّا الأخفش أنَّ (مِن) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، بل يخصونها بالمكان، ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقا، وهو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك))[6]، وقال أيضا في مصنَّفٍ آخر: ((وأمَّا استعمال (مِن) في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه))[7]، وهو الصحيح، فلا يمكن تأويل هذه النصوص والأمثلة على كثرتها، قال الدكتور خليل بنيان الحسون: ((والذين لا يجيزون دخول (من) على الزمان إنَّما يحجرون على الناس القول: صمت من أول الشهر إلى آخره، وعملنا من الصباح إلى المساء، ونحو ذلك، ولا وجه لهذا التقييد))[8]، وبذلك يتبيَّن أنَّ حجَّةَ الكوفيين هي الراجحةُ كما أسلفت.

- **المسألة التاسعة: الخلاف في الدلالة الزمنية لـ (لام الابتداء) الداخلة على الفعل المضارع.**

انتثرت أحكامُ (لام الابتداء) في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري في مسائلَ عديدةٍ، والخلافُ بين المذهبين فيها طويلٌ ومتشعب[9]، وقد وجدتُه خلافاً في الزمن في جانبٍ من جوانبه، وهذا الخلافُ نصَّ عليه الرضيُّ بقوله: ((وقيل: إنَّ المضارع يُشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً ليخرج كما تقول إنَّ زيداً لخارجٌ... وعند الكوفيين: لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصِّصة له بالحال، كما أنَّ السين تخصِّصه بالاستقبال... فلذلك لا يجوِّزون: إنَّ زيداً لسوف يخرج، للتناقض، والبصريون يجوِّزون ذلك))[10].

وهذه اللامُ هي اللامُ المفتوحةُ، ولا تدخلُ إلَّا على الاسمِ والفعلِ المضارع، ولا تدخلُ على الماضي، فإن وجد نحو: لقام زيدٌ، فهو جوابُ قسمٍ، واللامُ فيه واقعةٌ في جوابِ القسمِ، وليس لامَ الابتداء [11]، واختُلِفَ في هذه اللامِ الداخلةِ على المضارع أتُخلِّصه لزمنِ الحالِ فقط، أم للحالِ والاستقبال ؟، قال ابن مالك: ((وأما لام الابتداء فمخلّصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد به الاستقبال المقرون بها، كقوله تعالى: ﴿قال إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾ [يوسف: 13]، فـ (يحزن) مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل)) [12]، ويبدو لي أنّ الاستقبال في (يحزنني) إنما جاء من (أنْ تذهبوا)، لا من (لام الابتداء)، فهي لم تُخَلِّصْهُ للاستقبال، فلو قيل في غير القرآن: إنَّي ليحزنُني الآن، دلَّ الفعلُ على الحال بدلالة (الآن)، وليس بدلالة (لام الابتداء)، وهذا يعني أنَّ (لام الابتداء) لا تقصُر الفعل على أحد الزمانين، بل يبقى محتملاً لهما، ما لم تكن هناك قرينةٌ أخرى في السياق ترجحه لأحد الزمانين، وبذلك يترجَّح عندي ضعفُ مذهب الكوفيين وابنِ مالك، قال

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 28، 1 / 243.
(2) الكشاف: 3 / 452.
(3) البحر المحيط: 7 / 158.
(4) معاني القرآن: 213.
(5) شرح الرضي على الكافية: 4 / 263- 264.
(6) شرح الكافية الشافية: 2 / 797.
(7) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 3 / 4.
(8) النحويون والقرآن: 24.
(9) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، والمسائل هي: المسألة: 25، والمسألة: 58، والمسألة: 73، والمسألة: 90.
(10) شرح الرضي على الكافية: 4 / 17.
(11) ينظر: المفصل: 425، والجنى الداني في حروف المعاني: 126.
(12) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 28/1.

ابن يعيش: ((فذهب قوم إلى أنَّها تقصُر الفعلَ على الحالِ بعد أنْ كان مبهمًا... وذهب آخرون إلى أنَّها لا تقتصُر على أحدِ الزمانين بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان... وهو الاختيار عندنا، فعلى هذا يجوز أن تقول إنّ زيدًا لسوف يقوم))[1].

- **المسألة العاشرة: الخلاف في أثر الزمن في القول بأصالة الفعل أو المصدر في الاشتقاق.**

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو (ضرب ضربًا)، و (قام قيامًا)، وذهب البصريون إلى أن الفعلَ مشتقٌ من المصدر وفرعٌ عليه، ولستُ هنا في معرضِ ردِّ حججِ أيٍّ من الفريقين في أصل الاشتقاق، ولكنَّ للبصريين حجةً زمنيةً في أصل الاشتقاق سنتحدثُ عنها.

أمَّا حجةُ البصريين التي بُنيتْ على تفسيرٍ زمنيٍّ، فهي أنَّ المصدرَ يدلُّ على زمانٍ مطلقٍ، والفعلُ يدلُّ على زمانٍ معينٍ، فكما أنَّ المطلقَ أصلٌ للمقيد، فكذلك المصدرَ أصلٌ للفعل[2].

وبيانُ حجةِ البصريين: أنَّهم لما أرادوا استعمالَ المصدرِ وجدوه يشتركُ في الأزمنةِ كلِّها، لا اختصاصَ له بزمانٍ دون زمان، فلمَّا لم يتعينْ لهم زمانُ حدوثِه لعدمِ اختصاصِه اشتقُّوا له من لفظهِ أمثلةً تدلُّ على تعيُّن الأزمنة، ولهذا كانت الأفعالُ ثلاثةً: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ؛ ليختصَّ كلُّ فعلٍ منها بزمانٍ من الأزمنةِ الثلاثةِ؛ فدلَّ على أنَّ المصدرَ أصلٌ للفعل[3]، وأيَّد هذا المعنى ابن السَّرَّاج (ت: 316هـ) بقوله: ((المصدر اسم كسائر الأسماء، إلَّا أنَّه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنَّما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرُّفها))[4]، ويبدو لي أنَّ حجةَ البصريين راجحةٌ؛ وذلك أنَّ المصدر يدلُّ على زمانٍ مطلقٍ خارج السياق ويكتسب دلالته الزمنية المقيَّدة من السياق، أمَّا الأفعالُ فلا تدلُّ على زمنٍ مطلقٍ خارج السياقِ أبداً، فقولنا: (تعظيماً والديك)، ففي (تعظيماً) دلالة الأمر، والأمرُ مستقبلٌ بلا شكَّ ولا ريب إذا خلا من القرائن الأخرى، فالمصادر قد تدلُّ على المضيِّ وقد تدلُّ على الحال أو الاستقبال، أمَّا تعيين الزمن المستفاد فهو من السياق، فلا يكون إلَّا بالقرائن السياقية، ففي المثال الذي أورده ابن الحاجب (ت: 646هـ) وشرحه الرضيُّ، وهو: (مررتُ بزيدٍ فإذا له صُراخٌ صراخَ الثكلى)، فقد ذكر الرضيُّ أنَّ المصدر (صُراخ) يدلُّ على الحال الماضية، بدلالة (مررت)، فقال: ((وقد اقترن بالجملة ما دلَّ على زمان ذلك المصدر الحادث، أي: الحال الماضية، وهو لفظ مررتُ))[5]، ثمَّ رجَّح وجود الدلالة الزمنية في المصدر، فقال: ((وهذا وجه قويٌّ))[6]، ويدلُّ على ذلك أيضاً أنَّ المصدر يُستعملُ استعمالَ الفعل في موضعين، وقد أشار ابن عقيل (ت: 769هـ) إلى الدلالة الزمنية في الموضع الأول، وهو: أنْ يكون نائباً مناب الفعل، نحو: (تعظيماً والديك)، وقد أوضحتُ أنَّ في (تعظيماً) دلالة الأمر، والأمرُ مستقبلٌ، إذا خلا من القرائن الأخرى، أمَّا الموضع الثاني، وهو: أنْ يكون المصدر مقدراً بـ (أنْ والفعل) أو بـ (ما والفعل)، فقد نصَّ على الزمن فيه، فقال: ((فيُقدَّر بـ (أنْ) والفعل إذا أُريد به المضيُّ، أو الاستقبال، نحو: (عجبتُ من ضربِك زيداً أمسِ أو غداً، والتقدير: من أنْ ضربتَ زيداً أمسِ، أو: من أنْ تضربَ زيداً غداً، ويُقدَّر بـ (ما) والفعل إذا أُريد به الحال، نحو: عجبتُ من ضربك زيداً الآن، والتقدير: ممَّا تضربُ زيداً الآن))[7]، وهو الصحيح؛ لأنَّ الدلالة الزمنية لا تنحصر في الأفعال والصفات، قال الدكتور فاضل مصطفى الساقي: ((لا تقتصرُ إفادة الزمن النحوي على استخدام الأفعال والصفات، بل تتعدى ذلك إلى استخدام المصادر))[8]، وقال الدكتور خليل بنيان: ((والمصدر يكتسب دلالة الزمن حين يضاف إليه، ومن أجل هذا ينوب عنه))[9]، ويبدو لي أنَّ المصدر يجب أنْ يُلحق بالأفعال عند دراسة الزمن، ولا تُقتصرُ دراسةُ الزمنِ على الأفعال وبعض المشتقات، وبناءً عليه فحجةُ البصريين هذه في استدلالهم على أصل الاشتقاق راجحةٌ؛ لأنَّهم انتبهوا

---

(1) شرح المفصل: 26/9.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 28، 1 / 237.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 28، 1 / 237.
(4) الأصول في النحو: 1 / 159.
(5) شرح الرضي على الكافية: 1 / 320.
(6) شرح الرضي على الكافية: 1 / 320.
(7) شرح ابن عقيل: 2 / 93 – 94.
(8) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 181.
(9) النحويون والقران: 23.

لأثرِ الزمنِ في هذه المسألة؛ لأنَّ الزمنَ عاملٌ أساسٌ في اللغة، بينما لم ينتبه الكوفيون إلى ذلك، وما انتبهَ إليه البصريون حجةٌ على مَن لم ينتبه.

- **المسألة الحادية عشرة: الخلاف في أثر الزمن في القول بتقديم خبر(ليس) عليها.**

ذهب الكوفيون أنَّه لا يجوزُ تقديمُ خبرِ (ليس) عليها؛ وذلك لأنَّ (ليس) فعلٌ غيرُ متصرفٍ؛ فلا يجري مجرى الفعلِ المتصرفِ، وساقوا لنا حجةً زمنيةً في عدم جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها وهي: أنَّ (ليس) تُشبه (ما) في دلالتها الزمنية، قال الانباري: ((والذي يدلُّ على هذا أنَّ (ليس) في معنى (ما)؛ لأنَّ (ليس) تنفي الحال كما أنَّ (ما) تنفي الحال، وكما أنَّ (ما) لا تتصرف ولا يتقدمُ معمولُها عليها فكذلك ليس))[1] ويبدو لي أنَّ حجةَ الكوفيين راجحةٌ، بدليل أنَّ (ليس) فعلٌ غيرُ متصرفٍ، لكنَّ خبرها يدلُّ على الحال إذا خلا من القرائن الزمنية الأخرى، قال الرضيُّ: ((لأنَّ خبر ليس، إنْ لم يقيَّد بزمان، يحمل على الحال... وإذا قيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّد به))[2]، وهذا حكم سائر الأفعال غير المتصرفة، نحو: ونعم وبئس، وسيأتي بيانُها، أمَّا قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ [3] [هود: 8] فلا حجةَ للبصريين فيه، قال الانباري: ((لأنَّا لا نسلم أنَّ (يوم) متعلقٌ بمصروف، ولا أنَّه منصوبٌ، وإنَّما هو مرفوعٌ بالابتداء، وإنما بُنيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل))[4]، ثم صرَّح بصحة مذهب الكوفيين، فقال: ((والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون))[5]، ومما يلفت النظر أنَّ الرضيَّ ذكر قوله تعالى: ﴿ليس مصروفاً عنهم﴾ وصرَّح بأنَّ (ليس) تدلُّ على المستقبل[6]، ويبدو لي أنها (حكاية حال مستقبليَّة)، قال السهيليُّ (ت: 581هـ): ((فعل الحال لا يكون مستقبلاً، وإنْ حسُن فيه غدٍ، كما لا يكون المستقبل حالاً أبداً، ولا الحال ماضياً... إنَّما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته))[7]، وبذلك يترجَّح صحةُ مذهب الكوفيين، وقد أحسنَ أبو البركات حينما رجَّح مذهبَهم.

- **المسألة الثانية عشرة / الخلاف في الزمن الذي يَدلَّان عليه الفعلان (نِعم و بئِس)**

ذهب البصريون إلى أنَّ (نِعْم) و (بِئْسَ) فعلان ماضيان لا يتصرفان، وذهب الكوفيون إلى أنَّهما اسمان مبتدآن، وللكوفيين حجةٌ زمنيةٌ، وهي: أنَّهم قالوا: الدليل على أنهما ليسا بفعلين، أنَّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنَّه لا يحسن أن تقول: (نعم الرجلُ أمسِ)، ولا (بِئْسَ الرجلُ غدًا)، فلما لم يحسُنِ اقترانُ الزمن بهما؛ دلَّ على أنهما ليسا بفعلين[8]. ويلاحظ أنَّ حجةَ الكوفيين هذه زمنيةٌ، وردَّ البصريون عليهم بحجةٍ زمنية أيضاً، فقالوا: إنه لا يحسن اقترانُ الزمان بهما، ولا يجوز تصرُّفُهما؛ إنَّما امتنعا من اقترانِ الزمانِ الماضي والمستقبل بهما، وسُلبا التصرُّف؛ لأنَّ (نِعْمَ) موضوعةٌ لغاية المدح، و(بِئْسَ) موضوعةٌ لغاية الذم، فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تمدح و تذم بما هو موجود في الممدوح و المذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع[9]، أي: في المستقبل، والراجحُ هو حجةُ البصريين بلا شكَّ؛ وذلك أنَّهما فعلان جامدانِ، لكنَّهما لم يُسلبا الدلالة الزمنية مطلقاً، ففيهما دلالةُ الحال، شأنُهما شأنُ (ليس)، وقد أوضحنا ذلك في المسألةِ (الحاديةَ عشرةَ) فـ (ليس) فعلٌ غيرُ متصرفٍ، لكنَّه لا يخلو من الدلالة الزمنية، قال الرضيُّ: ((لأنَّ خبر ليس، إنْ لم يقيَّد بزمان، يحمل على الحال... وإذا قيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّد به))[10]،

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 18، 1 / 161.
([2]) شرح الرضي على الكافية: 4 / 199.
([3]) وجهُ الدليل من هذه الآية بحسبِ رأيِّهم: أنَّه قدَّم معمول خبر ليس عليها، فإنَّ قوله (يومَ يأتيهم) يتعلق بـ (مصروفاً)، وقد قدَّمه على ليس، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم خبر ليس عليها.
([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 18، 1 / 163.
([5]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 18، 1 / 163.
([6]) شرح الرضي على الكافية: 4 / 198.
([7]) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي: 93.
([8]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 14، 1 / 121، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي (669هـ): 1 /611.
([9]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 14، 1 / 121.
([10]) شرح الرضي على الكافية: 4 / 199.

وقال الدكتور فاضل السامرائي في (ليس): ((وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قُيِّد فبحسبِ ذلك القيد))[1]، بذلك يتبيَّن صحةُ ما ذهب إليه البصريون.

- **المسألة / الثالثة عشرة: الخلاف في أثر الزمن في علَّة بناء (الآن).**

ذهب البصريون إلى أنَّ (الآن) مبنيٌّ؛ لأنَّه شابه اسم الإشارة، ولهم فيه أيضًا أقوال أُخَرُ، واحتجَّ الكوفيون بحجةٍ زمنيةٍ في بناء (الآن)، فذهبوا إلى أنَّ (الآن) مبنيٌّ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: (آن يَئِينُ)، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته، وهذا يعني أنَّ حجة الكوفيين زمنيةٌ، فعلَّةُ البناء قد اكتسبت من الفعل الماضي المبني، وهو (حان)، وذكر الكوفيون أنَّ قولك: (الآن كان كذا) كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا[2]، وهو الصحيح، قال ابنُ منظور: ((الآن: اسم للوقت الذي أنت فيه، وهو ظرفٌ غيرُ متمكنٍ، ووقع معرفةً، ولم تدخل عليه الألفُ واللامُ للتعريف؛ لأنَّه ليس له ما يُشركُه))[3]، ثم أشار إلى مذهب الكوفيين في علَّةِ بناء (الآن) وعدَّه جيداً، فقال: ((الآن: أصلُها من قولِه: آنَ لك أنْ تفعل، أدخلتَ عليها الألفَ واللامَ ثمَّ تركتها على مذهبِ فَعَلَ، فأتاها النصبُ من فَعَلَ))[4]، أمَّا حجةُ البصريين أنَّ (الآن) مبنيٌّ؛ لأنَّه شابه اسمَ الإشارةِ فضعيفةٌ، وقد ردَّها ابن منظور بحجةٍ لغويةٍ ظاهرةٍ، فقال: ((ومحالٌ أيضاً أنْ تكونَ من أسماءِ الإشارةِ؛ لأنَّ جميعَ أسماءِ الإشارةِ لا تجدُ في واحدٍ منها لامَ التعريف))[5]، وبذلك يترجَّح مذهبُ الكوفيين في قولهم: أنَّ الألفَ واللامَ دخلتا على فعل ماضٍ، فبقيَ على فتحتِه، وربَّ سائلٍ يقول: كيف يجتمع الحال والمضي ؟ فالجواب: إنَّ الحال غير (الآن)، قال الرضيُّ: ((الحال عند النحاة غير (الآن) المختلف في كونه زماناً، بل هو على جنبتي الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً أيضاً، أو: الحدُّ المشترك بين الزمانيين، ومن ثَمَّ تقول: إنَّ (يُصلِّي) في قولك: زيدٌ يُصلِّي، حال، مع أنَّ بعضَ صلاتِه ماضٍ، وبعضَها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعةً في الحال))[6]، وقال ابنُ منظورٍ: ((الآن: تقعُ على كلِّ وقتٍ حاضرٍ لا يخصُّ بعضَ ذلك دونَ بعض))[7]، وبذلك يترجَّح عندنا مذهب الكوفيين، وهو الأقرب، لأنَّ رؤيتَهم لم تغفل الدلالةَ الزمنيةَ لأصل اللفظ، فكان تعليلُهم استجابةً لحقيقةِ اللغة، فتسويغُ الحكمِ مبنيٌّ على المدلول اللغويِّ للكلمة، وهو تعليلٌ يعترفُ بحكمة اللغة في مداليل مادتها.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة لا بدَّ لي أنْ أُشيرَ إلى نتاج صحبتي مع كتاب (الإنصاف) واستكشاف جزئيات الخلاف في الزمن بين البصريين والكوفيين، وهي على النحو الآتي:

- أظهر البحث أنَّ بعض المسائل في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) لا يعدو كونُ الخلافِ فيها في الزمن ليس أكثر، وقد أحصيتُ هذه المسائل الخلافية في الزمن بين المدرستين في كتاب (الإنصاف) فوجدتُها ثلاثَ عشرةَ مسألة.
- أثبت البحث أنَّ (السين وسوف) في قُربِ الزمانِ وبُعدِهِ بمنزلةٍ واحدةٍ، ولعل ذلك يُفسِّر ما ذكره سيبويه أنّ (السين) بمنزلة (سوف)' وقد ترجَّحَ صحةُ ما ذهب إليه الكوفيون في كونهما بمعنًى زمنيٍّ واحدٍ.
- تبيَّن من البحث صحةُ مذهب البصريين في عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالًا، إلا إذا كانت معه (قَدْ) أو كان وصفًا لمحذوف، فإنه يجوز أن يقع حالًا، وما ذهب إليه الكوفيون في جواز وقوع الفعل الماضي حالًا بغير شرط ضعيف ولا يخلو من إشكال.

([1]) معاني النحو: 1 / 229.
([2]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة: 71، 2 / 520 – 521.
([3]) لسان العرب، مادة (أين): 1 / 16.
([4]) لسان العرب، مادة (أين): 1 /16.
([5]) لسان العرب، مادة (أين): 1 /16.
([6]) شرح الرضي على الكافية: 4 / 16 – 17.
([7]) لسان العرب، مادة (أين): 1 / 16.

- كشف البحث عن ضعف حجة الكوفيين في جواز إظهار (أنْ) بعد لام الجحود، ورجحان حجة البصريين، الذين قدَّموا تعليلاً زمنيا في عدم جواز إظهار (أنْ) بعد لام الجحود.
- رجَّح البحث صحة مذهب البصريين في أنَّ (إنْ) لا تقع بمعنى (إذ)، فالدلالة الزمنية للنصِّ متأتية من (كان) كما تبين في الآيات الكريمات التي ذُكرت؛ وذلك أنَّ (إنْ) للشرط في المستقبل، و(إذْ) موضوعةٌ للماضي فتنافيا، فالنصوصُ التي أوردها الكوفيون بها حاجةٌ للشرطِ والمضي، ولعلَّ ذلك يُفسِّر مجيءَ الفعل الناقص (كان) مسبوقاً بـ (إنْ) الشرطيَّةِ في **(مئةٍ وثلاثةٍ وستين)** موضعاً في القرآن الكريم.
- رجَّح الباحث صحةَ حججِ المذهبين في علةِ إعراب الفعل المضارع، وكلتاهما حجتان زمنيتان، فحجةُ البصريين: إنما أعرب (لوقوعه مشتركاً) قويةٌ، أمَّا حجةُ الكوفيين بأنَّ الفعل المضارع دخلته (الأوقات الطويلة) فهي الأقوى.
- أظهر البحث أنَّ حجةَ الكوفيين في إعراب الاسم المرفوع بعد (مذْ) و (منذُ) فاعلاً لفعلٍ محذوف تقديره (مضى) مقبولةٌ؛ وذلك أنَّهم بنوا حجتهم على دلالة (إذْ) الزمنية، وهي المضي، أمَّا البصريون فقالوا إنهما مبتدآن، والاسمُ المرفوعُ بعدهما خبرٌ، وكانت حجتُهم زمنيةً أيضاً، وهي أقوى؛ لأنَّهم بنوا حجتهم على أنَّ معنى (مذْ) و (منذُ): الأمدُ، وهو الغاية الزمنية، فيكون المعنى: أمَدُ انقطاع الرؤية يومان، والأمد في موضع رفع بالابتداء.
- رجَّح البحث ما ذهب إليه الكوفيون في أنَّ (لا) في (لولا) بمعنى (لم)؛ لأنَّ (ما) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل' وهذا واضح في المثال الذي قدَّروه (لو لم يمنعْني زيدٌ)، ومعنى ذلك أنَّ (لو) حرفٌ باقٍ على أصله في الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، فينبغي أن يكون عاملاً، والحرف إنَّما يعمل إذا كان مختصَّاً.
- أثبت البحث أنَّ منع استعمال (مِن) في الزمان غير صحيح، بل الصحيح جوازه، والظاهر صحة مذهب الكوفيين، لثبوت ذلك في القرآن الكريم، والفصيح من كلام العرب، وهو كثيرٌ، ولا وجهَ لكلِّ هذا البعدِ في التأويل، والأولى أنْ تكونَ الآيةُ شاهداً على استعمال (من) في الزمان، لا سبيلاً إلى التأويل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامَه؛ لأنَّ الألفاظَ إذا أمكن حملُها على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه.
- رجّح البحث اختيارَ ابنِ يعيش في أنَّ (لام الابتداء) لا تقصُر الفعل على أحد الزمانين، بل يبقى محتملاً لهما، ما لم تكن هناك قرينةٌ أخرى في السياق ترجحه لأحد الزمانين، وبذلك يترجَّح عندي صحةَ قولهم: (إنّ زيدًا لسوف يخرج)؛ وذلك أنَّ (سوف) أخلصتْهُ لأحد الزمانين، وهو الاستقبال.
- أظهر البحث أنَّ حجةَ البصريين راجحة في أصالة المصدر في أصل الاشتقاق؛ وذلك أنَّ المصدر يدلُّ على زمانٍ مطلق يكتسب دلالته الزمنية المقيَّدة من السياق، وحجةُ البصريين على أصل الاشتقاق راجحةٌ؛ لأنَّهم انتبهوا لأثرِ الزمنِ في هذه المسألة؛ لأنَّ الزمنَ عاملٌ أساسٌ في اللغة، بينما لم ينتبه الكوفيون إلى ذلك، وما انتبهَ إليه البصريون حجةٌ على مَن لم ينتبه.
- كشف البحثُ عن صحةِ حجةِ الكوفيين الزمنية في عدم جواز تقديم خبر ليس عليها وهي: أنَّ (ليس) تُشبه (ما) في دلالتها الزمنية، وهو نفي الحال، وكما أنَّ (ما) لا تتصرفُ ولا يتقدَّمُ معمولُها عليها فكذلك ليس.
- أظهر البحث رجحانَ حجةِ البصريين في دلالةِ (نِعْم و بئْسَ) على الحال، فهما فعلان جامدانِ، لكنهما لم يُسلبا الدلالة الزمنية مطلقاً، فشأنهما شأن (ليس)، فهو فعل غير متصرف، لكنه لا يخلو من زمن الحال.
- غلَّب البحث حجةَ الكوفيين الزمنية في بناء (الآن)، فقد ذهبوا إلى أنَّ (الآن) مبنيٌّ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: (آن يَئِينُ)، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته، فعلَّةُ البناء اكتسبت من الفعل الماضي المبني، وهو (حان)، وهي حجةٌ راجحة؛ لأنَّ تعليلهم استجابةٌ لحقيقة اللغة فتسويغ الحكم مبنيٌّ على المدلول اللغوي للكلمة، وهو تعليلٌ يعترفُ بحكمة اللغة في مداليل مادتها.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تصحيح وتعليق خالد العطار، دار الفكر، بيروت . لبنان، 2005م.
- **ارتشاف الضرَب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر بن السراج (ت: 316هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،، ط4، 1999م.
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مط العاني، بغداد، 1977م.
- **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، تأليف د. فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، 1977م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط4، 1961.
- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسي، بإشراف: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت . لبنان، 1992م.
- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي (ت794هـ .)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية . بيروت، 2006م.
- **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت: 837هـ) تح: محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2011م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت . لبنان، ط1 / 1992م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ن ط1، 1992م.
- **دراسات في الأدوات النحوية**، د. مصطفى النحاس، مط، كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، الكويت، ط1، 1979م.
- **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، د. علي جابر المنصوري، مط: جامعة بغداد . العراق، ط1 1984م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، حققه وقدم له: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، لبنان، 1969م.
- **الزمن واللغة**، د. مالك يوسف المطلبي، الهيأة المصرية العامة للكتب، دار الكتب . مصر، 1986م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات ناصر خسرو، طهران، ط6، 1422هـ.
- **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: 672هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، در الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 2001 م.
- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، 1999م.
- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، رضي الدين الاستراباذي (686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحسان للنشر، طهران . إيران، 1375هـ.
- **شرح الكافية الشافية**، محمد بن عبد الله بن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة، ط1: 2 / 797.
- **شرح المفصل**، موفق الدين بن يعيش النحوي، (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت . لبنان، (د.ت)
- **الصاحبي**، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م.
- **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، تصحيح: الأستاذ: أسعد الطيب، انتشارات أسوة، طهران، ط1، 1414 هـ.
- **الفعل زمانه وأبنيته**، تأليف: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط1، 1984م.
- **في النحو العربي نقد وتوجيه**، تأليف: د. مهدي المخزومي، مط: المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964م.
- **كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ)، شرحه وحققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، ضبطه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط4، 2006م.
- **لسان العرب**، جمال الدين بن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط4، 2005م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، تأليف: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998م.
- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، تقديم: محمد جواد بلاغي، دار المعرفة، بيروت . لبنان، ط1، 1986م.
- **مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو**، د. مهدي المخزومي، مطبعة دار الرائد العربي، بيروت . لبنان، ط3،1986م.
- **معالم التنزيل في التفسير والتأويل**، الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 2002م.
- **معاني الحروف**، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة . المملكة العربية السعودية، ط3، 1984م.
- **معاني القرآن**، سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط1، 1990م.
- **معاني القرآن**، علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، تقديم وتصحيح: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة القاهرة . مصر، 1998م.
- **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تح: د. أحمد يوسف نجاتي، ود. محمد علي النجار، دار السرور، د.ت.
- **معاني النحو**، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، بيروت . لبنان، ط2، 2003م.
- **معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم**، وضعه د. إسماعيل أحمد عمايره، ود. عبد الحميد مصطفى السيد، دار الفكر، إيران، (د.ط)، 1410هـ.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: محمد فؤاد عبد الباقي، ذوي القربي للنشر، إيران، ط3، 1384م.
- **معجم المقاييس اللغة**، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه، د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران، ط1، 1378هـ.
- **مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، الراغب الأصفهاني (ت425هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية بيروت، ط4، 1425هـ.
- **المفصّل في صنعة الإعراب**، جار الله الزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وحواشيه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1999م.
- **المقتضب**، أبو العباس المبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (د.ت).
- **نحو القرآن**، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1974م.
- **النحويون والقرآن**، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، عمان . الأردن، ط1، 2002م.
- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت: 581هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.